

منظومة الفساد والتحول الديمقراطي في إفريقيا: أي مستقبل؟

Corruption and democratic transition in Africa: What future?

سعد ابراهيم الشويشين

باحث دكتوراه،

جامعة الجزائر 03

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

ملخص

تتطرق الدراسة في اشكالياتها بالبحث إلى متغير الفساد أو بالأحرى منظومة الفساد وذلك في القارة الإفريقية للبرهنة على ذلك الترابط ومدى تأثيره على نجاح أو فشل عملية الانتقال نحو الديمقراطية. فقد كثر في السنوات الأخيرة الحديث حول موجة الديمقراطية الثالثة التي عم تأثيرها على دول المعمورة كافة ما عدا منطقتين لم تسلكا سبيل هذه الموجة وهما المنطقة العربية والإسلامية والقارة الإفريقية. ويعود امتناع هاتين المنطقتين على التحول نحو الديمقراطية إلى أسباب عديدة بعضها داخلي وبعضها الآخر خارجي، لكن مما يجدر التنويه به هنا أن الدراسات السياسية أكدت الترابط الموجود بين متغيرات كثير منها داخلي ونجاح عملية الانتقال نحو الديمقراطية على غرار: الثقافة السياسية، علاقة الثنائي الحيوي في الأنظمة السياسية في المنطقتين المذكورتين: العسكري والمدني، التطور الاقتصادي والفساد أيا كان شكله، وبعضها خارجي على غرار الاستقطاب من القوى الكبرى.

Abstract :

The study deals with the problem of corruption in the African continent to demonstrate this correlation and its impact on the success or failure of the transition to democracy. In recent years, there has been a lot of talk about the third wave of democracy, which has affected all countries of the globe except two regions that have not followed this wave, namely the Arab, Islamic and African regions. However, it should be noted here that the political studies have confirmed the interdependence between many variables, including internal and the success of the process of transition to democracy, such as: political culture, the relationship between the two Vital determiners in the political systems in the two regions: military and civil, economic development and corruption in any form, and some external, similar to the polarization of the major powers.

Key words: corruption, Africa, democracy, democratic transition.

مقدمة

كثُر في السنوات الأخيرة الحديث حول موجة الديمقراطية الثالثة التي عم تأثيرها على دول المعمورة كافة ما عدا منطقتين لم تسلكا سبيل هذه الموجة وهما المنطقة العربية والإسلامية والقارة الإفريقية. ويعود امتناع هاتين المنطقتين على التحول نحو الديمقراطية إلى أسباب عديدة بعضها داخلي وبعضها الآخر خارجي، لكن مما يجدر التنويه به هنا أن الدراسات السياسية أكدت الترابط الموجود بين متغيرات كثير منها داخلي ونجاح عملية الانتقال نحو الديمقراطية على غرار: الثقافة السياسية، علاقة الثنائي الحيوي في الأنظمة السياسية في المنطقتين المذكورتين: العسكري و المدني، التطور الاقتصادي و الفساد أيا كان شكله، و بعضها خارجي على غرار الاستقطاب من القوى الكبرى.

في هذا الإطار، تتطرق الدراسة في اشكالياتها بالبحث إلى متغير الفساد أو بالأحرى منظومة الفساد وذلك في القارة الإفريقية للبرهنة على ذلك الترابط ومدى تأثيره على نجاح أو فشل عملية الانتقال نحو الديمقراطية. وتتبع لذلك التأثير، فإن الدراسة ستعمل على اختبار الفرضيات التالية:

أ- كلما تأكد وجود منظومة فساد مهيكلة ومؤسسة في نظام سياسي ما، كلما كان ذلك أدعى إلى إفشال عملية التحول نحو الديمقراطية،

ب- ثمة ترابط وثيق بين وجود تلك المنظومة وتأخر القارة في إحلال التغيير الديمقراطي،

ت- ثمة ترابط بين مستقبل عملية التحول نحو الديمقراطية في القارة والقضاء على منظومة الفساد فيها.

وستعمل الدراسة للتحقق من صحة العلاقة الترابطية بين ثنائي "منظمة الفساد" و "عملية التحول نحو الديمقراطية" في القارة من خلال:

- تتبع مؤشرات منظومة الفساد وبخاصة أن ثمة مؤسسات دولية كثيرة الآن تعمل على نشر إحصائيات دورية لظواهر "الحوكمة"، الفساد ودرجة الاقتراب أو الابتعاد عن تحقيق الانتقال نحو الديمقراطية، على غرار مؤسستي "البنك الدولي" أو "ترانسبارنسي انترناسيونال" (مؤسسة الشفافية الدولية) بالإضافة إلى مؤشر الدولة الفاشلة الذي يتطرق إلى العامل الاقتصادي ودرجة مساهمته في فشل نظام سياسي ما.

- تتبع عمليات التحول نحو الديمقراطية الناجحة في مناطق عدة من العالم و خاصة في أوروبا الشرقية (ما بعد سقوط الاتحاد السوفييتي) و آسيا.
- في باب السيناريوهات المستقبلية، ستعمل الدراسة على تتبع البدائل المتاحة أمام عملية التحول نحو الديمقراطية على ضوء تأثير منظومة الفساد على تلك العملية وصولاً إلى ترجيح إحدى السيناريوهات الأكثر التصاقاً بواقع الظاهرة.

أولاً: تعريف منظومة الفساد

يعرف الفساد في التشريعات القانونية على أنه كل تجاوز للقانون يمارس من قبل متنفذين يملكون إما السلطة وإما المال أو كلاهما بالإضافة إلى عامل تكريس المنظومة القانونية لمنح تلك الممارسات الشرعية اللازمة، وقد تكاد المؤسسات الدولية تكون مجمعة على الربط بين الفساد والسلطة إذ ينجر عن امتلاك هذه الأخيرة القدرة على التمكين للفساد وما أسسته من خلال تشريعات أصبحت تحمل مسمى "منظومة الفساد".

وينجر عن هذا التعريف وعملية الربط بين الفساد وامتلاك السلطة النتائج التالية:

- لا يمكن لمنظومة الفساد أن تولد إلا في بيئة تسلطية يغيب فيها منطق المؤسسات والفصل بين السلطات،
- منظومة الفساد عملية معقدة لا يكرس وجودها ومنح الشرعية لممارستها إلا في حالة ترابطية مؤكدة مع منظومة غياب الديمقراطية أو في حالة فشل عملية التحول الديمقراطي،

وإذا تقرر هذا، فإن الفساد يكرس في حقيقة الأمر تولد بيئة تسلطية تسمح بعرقلة عملية التحول نحو الديمقراطية أو بالأحرى يمكن لمنظومة أكثر تكريساً لإفشال عملية التحول الديمقراطي ألا وهي حالة الريع التي عدها الأكاديميون من بين أهم أسباب بقاء المنطقتين العربية-الإسلامية والإفريقية في بيئة التسلطية.

وإذا أردنا التوسع في فهم ظاهرة الفساد، فإن دراسة مؤشرات التي استقر العالم على إقرارها إجرائياً كمكونات للمنظومة الفسادية يكون ضرورياً. ومن بين تلك المؤشرات نذكر التالي:

- 1- غياب استخدام التفكير العلمي الاقتصادي في تخطيط الاحتياجات الاقتصادية لعموم المواطنين وإقرار، بدلاً من ذلك، سياسة البرامج الآنية التي ينتهي تأثيرها بسرعة لتتولد احتياجات جديدة يعجز النظام السياسي القائم على تلبيتها،

2- عدم القيام بإيجاد قاعدة بيانات بالموارد التي يمكن للدولة اللجوء إليها لإشباع احتياجات المواطنين مما يولد خطأي التخطيط الاقتصادي القاصر (إن وجد) وتوالي الأزمات لعدم تمكن السلطة من التوفيق بين ما بأيديها وما يطلبه المجتمع (التوفيق بين الموارد المحدودة والاحتياجات اللامتناهية للمواطنين)،

3- و هنا، طبعاً، نعود إلى منظومة ديفيد أيسطون (David EASTON)، عالم السياسة الأمريكي و صاحب النسق النظامي في العلوم السياسية، و التي تستند على دورة المطالب و تعامل النظام السياسي في عمل دؤوب على توفيرها تحقيقاً لمطالب لا تتوقف على الوصول إليه عبر قنوات المؤسسات من ناحية، و المجتمع المدني، من ناحية أخرى،

4- عند حصول حالة الفشل الاقتصادي يلجأ النظام السياسي إلى إشباع احتياجات النخبة الحاكمة (أو الأقلية المتسلطة على دواليب الحكم) بتكريس منظومة قانونية تخدم هذا الاتجاه ويتولد عن هذا الواقع تخصيص موارد كثيرة إما داخلية (وبخاصة عند وجود مواد أولية معدنية بالأساس على غرار النفط، الغاز، المعادن الثمينة أو المحاصيل الزراعية) وإما خارجية (قروض ومساعدات خارجية) لتلك النخبة،

هذه المؤشرات ليست حصرية بل يمكن أن يضاف إليها مؤشرات أخرى بحيث أن حالات الفساد تكاد تولد كل منها مؤشرات خاصة بها، لكن بصفة إجرائية ما تقدمنا به هو ما استقرت المنظمات الدولية على اعتباره من مكونات منظومة الفساد. لكن، مما ينبغي التنبه له هنا أن المنظومة المذكورة تحتاج إلى سلطة تحكم ونخبة متوافقة على توليد بيئة المنظومة وتكريسها إبقاءً منها على استقادتتها.

ثانياً: عملية التحول الديمقراطي

مع انتشار العولمة واتجاه الكثير من الأنظمة السياسية في العالم نحو تبني النموذج الديمقراطي في الحكم والتسيير، سعت الكثير من الدول في العالم وبخاصة تلك التي كانت أنظمتها بعيدة عن نمط التسيير الديمقراطي إلى تبني عمليات تحول اتسمت كل منها بطابعها الخاص لكنها كانت مشمولة بمؤشرات تجمع بينها إذ أنها كانت عمليات فوقية (من إقرار النخبة الحاكمة) وبوتيرة تحول تدريجية.

يمكن تعريف التحول الديمقراطي بأنه عملية الانتقال من حكم الفرد، أو الحزب، أو النخبة، إلى الحكم الديمقراطي، حيث الأغلبية تمارس الحكم عبر المجالس النيابية. وقد شهد العالم، في السبعينات

والثمانينات مروراً بالتسعينات، وحتى نهاية القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة، واحدة من الظواهر السياسية ذات الأهمية البالغة، وهي انتقال عدد كبير من دول العالم من أنظمة حكم استبدادية وشمولية إلى أنظمة ديمقراطية أو شبه ديمقراطية.

وقد تم التأكيد على شروط يجب أن تتوفر في الأنظمة السياسية التي تريد تحقيق عملية التحول نحو الديمقراطية وهي شروط اقتصادية واجتماعية وسياسية وهي في الغالب شروط تركز للتحول الديمقراطي في منظومة الحكم تمر حتما عبر إقرار تغيير النظام برمته من خلال تجديد نخبه وبناء منظومة مؤسسية تمنع تحول دون إمكانية عودة الديكتاتورية في المستقبل.

و من بين المناطق التي شهدت ظاهرة التحول نحو الديمقراطية المنطقة الإفريقية و هي الظاهرة التي تراكمت مع أجواء تميز القارة حيث استمرت موجات الانقلابات العسكرية و الحروب الأهلية كما استمرت ظاهرة تأخر القارة عن ركب التنمية الاقتصادية و هو من بين أهم شروط الانتقال نحو الديمقراطية لتستمر عملية الجدل في القارة هل نواصل المجتمع إلى حالة الشعب أم نقر الديمقراطية؟.

وحتى نكون منصفين للحالة الإفريقية فإنه يجدر بنا التوقف عند حالة دول القارة بعد نيلها لاستقلالها ذلك أن تلك الدول كان عليها رفع تحديات عدة تتراوح بين بناء الدولة، تنشئة المجتمع أي إيجاد ثقافة سياسية جديدة تتناقض مع معطيات تغييب الهوية و متعلقاتها في المرحلة الاستعمارية، و تنتهي تلك التحديات بتحدي كبير و هو التوفيق بين الضروريات من الاحتياجات اللامتناهية للمواطنين و التمكين لنموذج تنموي حقيقي.

تلك التحديات قد تكون عونا على فهم جانب من جوانب الفشل الإفريقي الذريع في التحول الديمقراطي وبقاء القارة مرتعا للفساد وفق ما سنراه لاحقا في الدراسة.

ثالثا: فشل القارة في عملية التحول نحو الديمقراطية والفساد

تقدم أنفا الإشارة إلى منطقتين شكلتا سدا منيعا ضد انتشار الموجة الثالثة للديمقراطية وهما المنطقتين العربية-الإسلامية والقارة الإفريقية ودليل هذا الفشل استمرار التسلطية، الانتخابات المزورة، الانقلابات العسكرية بالإضافة إلى استمرار إيراد بلدان القارة (موضوع دراستنا) في ذيل قائمة الفساد في ظل بقائها بعيدة عن مؤشرات الديمقراطية والحكم الرشيد.

و مما يمكن الاسترشاد به هنا للمساعدة على فهم التأخر الإفريقي في انجاز عملية التحول الديمقراطي تلك المقارنة زمنيا في الوقت الذي انطلقت فيه العملية في شرق أوروبا و أمريكا اللاتينية (بداية تسعينيات القرن العشرين) بخاصة و كيف أن المنطقتين أنجزتا العملية و نجحتا فيها و كيف أن القارة ما زالت تراوح مكانها بل و ترزح تحت نير الظواهر السلبية على غرار الانقلابات العسكرية، الحروب الأهلية و التخلف الناتجة جميعها عن استمرار التسلطية.

و هنا يمكن الإشارة إلى مؤشرات مجلة "الأيكونوميست" البريطانية (مؤشر الحرية السنوي) أو مؤسسة "فريدوم هاوس" التي دأبت منذ عقدين تقريبا على إيراد تصنيف للدول في مجال الديمقراطية و كيف أن جميعها تجمع على تأخر دول القارة في عملية التحول فهي إما قريبة من الديمقراطية أو بدون أدنى مؤشر يدل على التقدم في إحلالها أو على أقل تقدير إحلال مظهر من مظاهرها. و قد يزيد التصنيف الأقرب إلى المصادقية هنا، و هو تصنيف فشل الدولة و الذي تصدره مجلة "فورين بوليسي" سنويا، في إقرار فشل القارة إلا فيما ندر من الأمثلة في تحقيق عملية التحول نحو الديمقراطية.

و يدلنا المؤشر الأخير على أن ثمة مرض عضال يطال كل الدول المتأخرة عن اللحاق بركب التغيير الديمقراطي و هذا المرض هو الفشل الاقتصادي الذريع و الذي يجب، للاطلاع عليه، اللجوء إلى مرجعية في هذا المجال و هو تصنيف الدول الإفريقية في ميدان الشفافية و هو ما سيؤكد الارتباط بين الفساد و حالة الفشل في تحقيق التحول نحو الديمقراطية.

و للتدليل على حالة الفساد الشاملة في القارة نورد مؤشرا يكون دليلا هنا في إقرار الظاهرة و هذا المؤشر هو حالة المتابعات التي تقوم بها مجموعة البنك الدولي ضد حالات الفساد و الاحتيال في المشاريع التي تمويلها و التي تحتل فيها القارة المرتبة الأولى على مدى خمسة سنوات متوالية كما يدلنا على ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (01)

عدد القضايا التي فتحها مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية في البنك الدولي بعد الاشتباه في حالات الفساد المرتبطة في انجازها¹

المنطقة	السنة المالية 06	السنة المالية 07	السنة المالية 08	السنة المالية 09	السنة المالية 10
إفريقيا	32	33	31	36	58
شرق آسيا والمحيط الهادي	51	37	29	23	27
أوروبا و آسيا الوسطي	33	18	15	28	30
أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي	15	07	10	10	25
الشرق الأوسط و شمال إفريقيا	08	07	10	07	18
جنوب آسيا	51	14	57	34	36

يستفاد من الجدول أن القارة الإفريقية عموما هي المنطقة الأكثر متابعة قانونيا من قبل البنك الدولي في إطار المشاريع التي تمول بها، و تبلغ النسبة المئوية إلى مجموع المتابعات على التوالي، حسب السنوات التي يغطيها الجدول:

¹ معلومات الجدول مستفادة من مجموعة البنك الدولي، التقرير السنوي لمكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة المؤسسية للسنة المالية 2010، نشر مجموعة البنك الدولي، واشنطن، ص. 07، و للعلم فإن التعريف الذي أوردناه في بداية الدراسة مستقى من ذات المرجع مع بعض التصرف،

- 2006 : 26.09%

- 2007 : 20.08%

- 2008 : 28.07%

- 2009 : 17.06%

- 2010 : 30%²

و للعلم فان مجموع المشاريع التي مولها البنك الدولي في القارة لنفس السنوات تقدر بحوالي 34 مليار دولار أمريكي، و يمكن عند النظر في النسب المذكورة أعلاه الوصول إلى المبالغ التي تم الاحتيا ل بشأنها و هي تدور بين الخمس (2009) و قريبا من الثلث (2010) وهي أرقام مذهلة من مصدر واحد فقط و السؤال الذي يطرح هنا كيف لمؤسسة في حجم البنك الدولي تنادي بالشفافية و الرشادة في الحكم القبول بالاستمرار في تمويل مشاريع بمليارات من الدولارات و هي تعلم أن ثلثها يذهب إلى جيوب النخب الحاكمة بالإضافة إلى التنفيذ السيئ للمشاريع من ناحية، و عدم استجابتها في النهاية للاحتياجات الحقيقية للتمنية الاقتصادية الحققة، من ناحية أخرى، مما يدل على أنها تمويلات "سياسية" و ليست تمويلات اقتصادية خدمة لأهداف الاستقطاب الدولي التي ذكرناها في بداية الدراسة على أنها من أسباب تأخر القارة عن انجاز عملية التحول الديمقراطي.

في نفس هذا الإطار، إن النظر في الجدول التالي بإمكانه توفير دلائل على الارتباط بين ظاهرتي الفساد و فشل عملية التحول نحو الديمقراطية.

الجدول رقم (02)

موقع دول القارة في تصنيف الديمقراطية وفق منظمة "فريدوم هاوس" و تصنيفها العالمي

في مقياس الشفافية لمنظمة "ترانبياسي أنترناسيونال" لسنة 2012³

² أنظر نفس المرجع، ص. 07

³Freedomhouse.org.index2012subsaharianarea and tranpacy.org.perceptionsindex2012

الدولة	موقعها في تصنيف الديمقراطية وفق منظمة "فريدوم هاوس" لسنة 2012	موقعها في مقياس الشفافية لمنظمة "ترانيبايسي" أنترناسيونال" لسنة 2012 (الترتيب على المساوى العالمي)
أنغولا	غير حرة	157
البنين	حرة	94
بوتسوانا	حرة	30
بوركينافاسو	حرة جزئيا	83
بوروندي	حرة جزئيا	165
الكاميرون	غير حرة	144
جزر الرأس الأخضر	حرة	39
جمهورية إفريقيا الوسطى	حرة جزئيا	144
التشاد	غير حرة	165
جزر القمر	حرة جزئيا	133
جمهورية الكونغو الديمقراطية	غير حرة	160
جمهورية الكونغو (برازافيل)	غير حرة	144
ساحل العاج	حرة جزئيا	130
جيبوتي	غير حرة	94
غينيا الاستوائية	غير حرة	163
إريتريا	غير حرة	150
إثيوبيا	غير حرة	113
الغابون	غير حرة	102
غامبيا	غير حرة	105
غانا	حرة	64
غينيا	حرة جزئيا	154
غينيا بيساو	غير حرة	150
كينيا	حرة جزئيا	139
ليزوتو	حرة	64

75	حرة جزئيا	ليبيريا
118	حرة جزئيا	مدغشقر
88	حرة جزئيا	مالاوي
105	غير حرة	مالي
123	غير حرة	موريتانيا
43	حرة	جزيرة موريس
123	حرة جزئيا	الموزمبيق
58	حرة	ناميبيا
113	حرة جزئيا	النيجر
139	حرة جزئيا	نيجيريا
50	غير حرة	رواندا
94	حرة	السنغال
51	حرة جزئيا	السيشل
123	حرة	سيراليون
174	غير حرة	الصومال
69	حرة	جنوب إفريقيا
بيانات غير متوفرة	غير حرة	جنوب السودان
173	غير حرة	السودان
88	غير حرة	سوازيلاند
102	حرة جزئيا	تنزانيا
128	حرة جزئيا	الطوغو
130	حرة جزئيا	أوغندا
88	حرة جزئيا	زامبيا
163	غير حرة	زيمبابوي

و بذلك تكون نسبة الدول الإفريقية الحرة وفق مؤشر مؤسسة "فريدوم هاوس": 13 % من الدول الإفريقية فقط تعتبر حرة، في حين أن النسبة تصل في أوروبا إلى 85%، و تصل في منطقة آسيا و المحيط الهادي إلى 44%، الشرق الأوسط و شمال إفريقيا 2%، القارة الأمريكية 71%، وسط و شرق أوروبا و منطقة أوراسيا 28%).

و يدل الرقم المذكور على أن ثمة تأخرا في القارة فيما يخص الديمقراطية و هو تأخر يمكن أن يعزى، مرتبطا بأسباب أخرى، إلى عامل الفساد المستشري في القارة وفق الترتيب الملحق بالجدول حيث يلاحظ التلازم بين ظاهرتي العجز الديمقراطي و الفساد و هو تلازم حيوي إذ أن منظومة الفساد القانونية لا يمكنها أن تكون قوية إلا في بيئة يسودها التسلط مع تغييب للمؤسسات من ناحية، و تسليط القانون و منظومة الحكم برمتها لإرساء الديكتاتورية الخادمة للفساد و المكرسة له، من ناحية أخرى.

النتيجة التي يمكن الخروج بها هنا لا تتعدى مجرد التأكيد على الارتباط بين الظاهرتين مع الإشارة إلى وجود مجموعة من العوامل تعضد جميعها حالة الفشل الديمقراطي الإفريقية و هي عوامل داخلية و خارجية لكنها تصل بالقارة في نهاية المطاف إلى الحالة المزرية التي تشجع على بقائها ضمن المناطق التي تعاني الأزمات بشتى أنواعها و هو ما يبقيا حاضرة في التصنيف السلبي العالمي للمناطق الرمادية ذات القابلية الشديدة لانتشار مظاهر الإرهاب، تهريب السلاح و كافة أوجه الجريمة المنظمة و بالتالي وضعها في إطار استراتيجيات الغرب العسكرية بدلا من الظهور في تصنيفات الدول السائرة نحو التقدم.

رابعا: مستقبل التحول نحو الديمقراطية والفساد في القارة الإفريقية

إذا تقرر الارتباط بين تأخر القارة في انجاز عملية التحول نحو الديمقراطية وانتشار الفساد في دواليب اقتصاديات دولها، فالتساؤل الذي يجب إirاده هنا: ما هي سيناريوهات المستقبل بالنسبة للديمقراطية في إفريقيا على ضوء الحقائق التالية:

- لا يمكن للقارة أن تشهد نموا اقتصاديا إلا بالقضاء على منظومة الفساد ودليل هذا غياب القارة عن كبريات المنتديات الاقتصادية العالمية المتحركة في دواليب الاقتصاد والعولمة على غرار مجموعة العشرين مثلا (ما عدا مثال جنوب إفريقيا وهي استثناء لا يمكن القياس عليه)،
- تلازم الظاهرتين يعني أن ثمة مجهودا كبيرا يجب أن يبذل داخليا وخارجيا للقضاء على الآفتين في أن لأن وجود إحدهما يكرس لوجود الأخرى،
- ويتلازم وجود الظاهرتين مع استمرار اجترار القارة لظواهر سلبية بقيت هي المسرح الوحيد في العالم الذي توحد به على غرار الانقلابات العسكرية، الحروب الأهلية بل والمجاعات أحيانا،

- و من بين الظواهر السلبية الأخرى المتلازمة مع استمرار الديكتاتورية و الفساد معا في القارة آفة انهيار الدولة و تفككها و هي ظاهرة ناتجة عن فشل نماذج التنمية الاقتصادية و نماذج بناء الدولة بعد نيل دول القارة لاستقلالها،

- و مما يزيد الأمر تأكيدا هنا، استمرار الاستراتيجيات العالمية في القبول، خدمة لمصالحها، لبقاء القارة بعيدة عن الديمقراطية لأن خطط الانتشار للقوى العالمية للانقضاض على الموارد النفطية (مثلا) لا يمكن أن تتم إلا بتوافق تام بين شركات البلدان الكبرى و نخب دول القارة ليس وفق مبدأ "رابح-رابح" بل وفق مبدأ "خدمة مقابل ضمان البقاء" و هي عملية مقايضة بينة من خلال ما تم تقديمه من استمرار البنك العالمي في تمويل مشاريع في بلدان تعلم القوى الكبرى أن ما تبعث به لا يذهب إلا إلى جيوب النخب الحاكمة و ليس إلى المشاريع.

مع النقاط المقدمة آنفا، إلى أين تسير الدول الإفريقية في تفكيك الارتباط بين استمرار الفساد و عدم تحقيق التحول نحو الديمقراطية؟.

حاولت العديد من التحليلات الأكاديمية الإجابة على هذا السؤال، و مما تقدمت به يمكن الخروج بثلاثة سيناريوهات (بدائل) مستنتجة في غالبيتها من تحديات يجب على بلدان القارة رفعها لتحقيق في آن التقدم الاقتصادي و تنجز التحول نحو الديمقراطية.

أ- السيناريو الأول: بقاء حالة الفشل ديمقراطيا مع استئثار الفساد

يعتمد هذا السيناريو على معطيات عديدة، منها:

1- لا تبعث المؤشرات التي تصدرها مؤسسات عالمية عديدة على غرار البنك الدولي، فريدوم هاوس، فورين بوليسي و الايكونوميست، على سبيل المثال و ليس الحصر، على الارتياح إذ أنها تستمر في التأكيد، سنة بعد أخرى، في استثناء القارة من نجاحات مناطق العالم الأخرى ديمقراطيا و قضاءا على الفساد،

2- محاولات التحول نحو الديمقراطية التي وصفت بالمثالية في القارة (موريتانيا ثم مالي بل و السنغال)، سرعان ما ارتدت و نتج عنها ديكتاتوريات مستحكمة بل و مترافقة مع ظواهر قتل حينما قد انقضت تماما من القارة على غرار الانقلابات العسكرية و الحروب الأهلية،

3- هذا الارتداد ترافق مع تأكيدات عالمية بأن القارة ملاذ للمناطق الرمادية والجماعات الإرهابية مما أهلها لتكون مناطق انتشار عسكرية للقوى الكبرى (مثالا أفريكوم أو التدخل الفرنسي في الساحل دليان على ما تقدم)،

4- تدل المؤشرات التي سبق إيرادها أنفا على أن ثمة نسبة كبيرة من دول القارة في حالة العجز التام في إحلال الديمقراطية والقضاء على الفساد، مما يجبر الدارس للحالة الإفريقية هنا إلى التأكيد على أمثلة النجاح التي تتخذ بمثابة نماذج للاحتذاء ما هي إلا استثناءات بأن القارة ما زالت مكان لتسيد الظواهر السلبية المذكورة،

5- هذه الظواهر تحديات كثر الحديث بشأنها وشكلت محورا لاجتماعات عالمية وندوات بل واستراتيجيات لم تؤدي في نهاية المطاف إلى أية نتائج، مما يدل على عمق الهوة بين التحديات من ناحية، والأهداف المرجوة للقارة، من ناحية أخرى،

هذه المعطيات لا يمكن، كنتيجة، أن تؤدي إلا إلى استمرار اجترار القارة للعجز في التحول نحو الديمقراطية والفشل في القضاء على منظومة الفساد وهو ما أهل القارة لتكون لعقود آتية، وفق حالة الفشل والعجز المذكورتين، في حالة رفض وامتناع عن التغيير الديمقراطي مثل ما هو حاصل في البلدان الريفية في الشرق الأوسط. هذا السيناريو يتم التأكيد عليه من القوى الكبرى في وصف القارة بقارة المآسي والآفات وهو ما يؤدي بالمؤسسات الدولية إلى غض الطرف عن ممارسات الديكتاتوريات فيها خاصة مع تلازم المقايضة بين الاستقرار، أي الحؤول دون تمكن الجماعات الإرهابية من اتخاذ القارة ملاذات آمنة، وضمان القوى الكبرى لتلك الديكتاتوريات البقاء في الحكم.

ب - السيناريو الثاني: فرض التدرجية في إرساء الديمقراطية و القضاء على الفساد

يعتمد هذا السيناريو على معطيات عديدة، منها:

- 1- تؤكد بعض التحاليل، بعد تسجيل حجم التحدي الكبير الذي على دول القارة رفعه في التعامل مع ظاهرتي الفساد والعجز الديمقراطي، على حتمية التدرجية أي إرساء قواعد الحكم الراشد اقتصاديا ثم المرور إلى مرحلة إرساء قواعد الرشادة السياسية أي التحول نحو الديمقراطية،
- 2- تحتم العولمة على دول القارة الرضوخ لمنظومة قوانين تسمح لها بالولوج إلى المؤسسات العالمية للحصول على قروض بل والانخراط بالمنتجات ذات الوجهة التصديرية في الاقتصاد العالمي

(منظمة التجارة العالمية) وعي منظومات قانونية لا تتعامل إلا في شفافية تامة أي على دول

القارة تغيير رؤيتها للفساد والتعامل مع المقاييس العالمية لتحقيق المصالح الاقتصادية،

3- تحتم ذات المنظومة القانونية العالمية الانخراط في اتفاقيات يستوجب المصادقة عليها إلى إنشاء

مؤسسات تشريعية وأخرى رقابية مع فتح باب المشاركة للمجتمع المدني في إعطاء آراءها بشأن

تأثيرات تلك المنظومات القانونية، وهذا كله مدعاة إلى إرساء أجواء مشاركتية مستقبلا ولو

بطريقة تدرجية إرساء لعملية التغيير الديمقراطي الحتمية،

4- البيئة الدولية هي الأخرى تعيش حالة غليان إما بفعل آثار الموجة الثالثة لإحلال الديمقراطية أو

بفعل ما يعرف، منذ 2011، بالربيع العربي أي إمكانية حدوث "الانقلابات الشعبية العفوية" على

السلطات الحاكمة و بخاصة أن ثمة تشابها في الكثير من المعطيات بين القارة الإفريقية و

منطقة الشرق الأوسط في الارتباط المذكور بين ظاهرتي الديكتاتورية و الفساد و هذه الوضعية

لا محالة ستحتم على النخب الحاكمة الإفريقية التفكير في الإرساء التدريجي للتغيير الفوقي

المتحكم فيه أو ما يعرف بالتغيير التوافقي الذي يبقى على النخب الحاكمة مسيرة للتغيير فارضة

للتدرجية أو التخلي عن الحكم و البقاء فيه وفق عقد اجتماعي جديد يقلل من تسلطها دون

إمكانية تعرضها للثورات الشعبية و المحاكمات المحتملة.

هذا السيناريو، كما نرى يحاول التكيف مع الواقع والتعامل معه انقاءا للانعكاسات السلبية المتولدة

عن الثورات الشعبية التي أصبحت الآن منتشرة في العالم وبخاصة في البيئات المتشابهة مع القارة في

معطيات التسلطية والفساد وقد يكون الأقرب إلى الواقعية إذ أنه يحقق المراد وإن بعيدا عن الإرادة التغييرية

النابعة من الاقتناع بالديمقراطية والرشادة في التسيير الاقتصادي لموارد الدولة.

لكن ثمة ما يمكن أن يقف حائلا دون تحقق هذا البديل وهو الحائل الناتج عن تأثيرات البيئة الدولية

التي لا تتعامل وفق الرادات التغييرية بل مع المصالح دون الاكتراث تماما بإرادات الشعوب ولا ثوراتها.

ج - السيناريو الثالث: تأثير البيئة الدولية في فرض التدرجية في إرساء الديمقراطية و القضاء

على الفساد أي إنتاج النظم المختلطة (ديمقراطية-ديكتاتورية)

يعتمد هذا السيناريو على معطيات عديدة، منها:

1- تعتبر البيئة الدولية مؤثرا هاما في تفاعل القارة الإفريقية مع الديمقراطية و الشفافية، ذلك أن

الخطاب الدولي في هذا المقام يضع قطيعة بين ما هو أخلاقي أي الدعوة إلى التغيير و الرشادة

في الحوكمة وما هو واقعي ذي صلة بالمصالح الإستراتيجية أي التعامل المرن من خلال المقايضة بين الاستقرار، كما أسلف، و ضمان البقاء للنخب التسلطية الحاكمة في القارة في الحكم،

2- تتخذ المصالح الدولية منحى يسير في نفس اتجاه منحى ازدياد الفشل الكامل للقارة الإفريقية على كافة الأصعدة ذلك أن تلك المصالح تضع في اعتبارها تحقيق تلك المصالح سواء أدى ذلك إلى إرساء الديمقراطية أو ترافقت مع تكريسها للديكتاتورية و دليل هذا المعطى استمرار القوى الكبرى في التعامل مع أنظمة سياسية اقل ما يقال عنها أنها منتهكة لحقوق الإنسان بل و مرتكبة لأشد الجرائم ضد الإنسانية، لكن تبقى تلك القوى في التعامل معها لأنها محققة لمصالحها و لا يتغير الموقف من تلك الديكتاتوريات إلا مع تغير الاستراتيجيات الدولية على غرار ما حدث مع ليبيا و سوريا حيث دعي القذافي ثم بشار الأسد إلى باريس في سنتي 2007 و 2008 ليصبحا بعدها، أي في سنة 2011، عدوان للقوى الكبرى و هو نفس ما نراه بالنسبة لبعض الدول الإفريقية،

3- أظهر التصنيف المذكور بالنسبة لمؤسستي "فريدوم هاوس" و "ترانسبايسي أنترناسيونال" لسنة 2012، تعارضا بينا في تصنيف بلد مثل السنغال في المرتبة 94 للفساد لكن بوصف "دولة ذات نظام سياسي حر" وهو تعارض ينفيه الواقع لأن السنغال يسعى إلى نظام توريث للحكم بيناد و ابنه كريم المتهم باختلاسات واسعة،

4- و سعيا للتدليل على أن البيئة الدولية لا تسعى إلى إرساء الخطاب الأخلاقي بل إلى تكريس المصالح نورد معلومات عن البلدان المستفيدة من المساعدات الفرنسية برسم سنة 2012، و هذه البلدان هي: البنين (حر، 94)، بوركينا فاسو (حر جزئيا، 83)، بوروندي (حر جزئيا، 165)، جيبوتي (غير حر، 94)، جزر القمر (حر جزئيا، 133)، غانا (حر، 64)، غينيا (حر جزئيا، 154)، مدغشقر (حر جزئيا، 118)، مالي (غير حر، 105)، موريتانيا (غير حر، 123)، النيجر (حر جزئيا، 113)، جمهورية إفريقيا الوسطى (حر جزئيا، 144)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (غير حر، 160)، التشاد (غير حر، 165)، الطوغو (حر جزئيا، 124)، السنغال (حر، 94)⁴. ويلاحظ على المساعدات الفرنسية عدم احترامها لما يمكن اعتباره مشروطية بين الاستفادة منها و كون النظام السياسي مثالا في إرساء الديمقراطية أو محاربة الفساد، بل يلاحظ

⁴Lepoint.fr, http://www.lepoint.fr/politique/aide-au-developpement-ayrault-cible-16-pays-africains-prioritaires-31-07-2013-1710139_20.php

على تلك البلدان انتمائها في نسبتها الكبرى إلى الدول الفرانكفونية أي استمرار فرنسا في تطبيق ما يعرف بسياستها الإفريقية المشجعة لصالحها على حساب الخطاب الأخلاقي الذي نراه في المؤسسات الدولية من وجوب احترام حقوق الإنسان أو محاربة الرشوة من خلال ملاحقة النخب الحاكمة المالكة لحسابات و عقارات في فرنسا و هو ما لا تقوم ب هالا نادرا.

يلاحظ نتيجة لما ذكرنا اتجاه السيناريو المقترح إلى إشراك البيئة الدولية بنسبة كبيرة في إرساء الديكتاتوريات في القارة مع تفضيل الإبقاء على منظومات الفساد المقننة دون مراعاة تعارض ذلك مع الخطاب الأخلاقي الغربي لأن الهدف في النهاية هو تحقيق المصالح الغربية الإستراتيجية.

د - الترجيح بين السيناريوهات

عند النظر في مضمون السيناريوهات المذكورة آنفا، فإن المعطيات تتجه في مجموعها إلى تغليب بقاء الحالة الإفريقية تراوح مكانها في تغييب التغيير من ناحية، وارتباط ذلك بالتمكين لمنظومة فساد قانونية، من ناحية أخرى، لكن بتأييد غربي واسع في إطار عملية مقايضة ذكرنا مضمونها في الفقرات السابقة.

وما يرجح سيناريو بقاء القارة تراوح مكانها في مسألة الفشل الديمقراطي والعجز عن القضاء على آفة الفساد، معطيات هامة، نذكر في الآتي جزءا منها:

1- إن تعثر القارة في مشاريع بناء الدولة وإقرار نماذج اقتصادية ناجعة يظهر مدى عمق المرض العضال الذي تعانيه منه ويبقيها منطقة بائسة على كافة الأصعدة،

2- بالرغم من تواتر ذكر التقارير الدولية أن القارة مرشحة لتكون المنطقة الصاعدة مستقبلا في الاقتصاد العالمي إلا أن ذلك ليس مرده إلى إصلاحات عميقة و اتجاهات بدون رجعة إلى الديمقراطية و طريق النمو الاقتصادي الرشيد بل إلى انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية و لجوء الكثير من الشركات العالمية إلى نقل نشاطاتها إلى بعض الدول اقترابا من اليد العاملة الرخيصة و سعيًا إلى تصيد فرص الانقضاء على موارد القارة الطاقوية و التي ستحتدم بشأنها الصراعات في العقدين القادمين على ضوء معلومات بوصول العالم إلى منحنى ندرة الطاقة على المستوى العالمي و الحاجة إلى موارد جديدة موجودة الآن، وفق الاستكشافات في إفريقيا (خليج غينيا بخاصة)،

3- إن إقرار القوى الكبرى لخطط استراتيجية خاصة بدول القارة دليل أن القارة في حسابات تلك القوى ليست إلا مناطق رمادية و دول فاشلة قد تستغلها المنظمات الإرهابية لتوسع من نشاطاتها فيها و لهذا وضعت أمريكا خطة إنشاء قيادة عسكرية أمريكية للقارة باسم "أفريكوم" و سارعت فرنسا إلى التأكيد على أحقيتها بالتدخل في الحالة المالية باعتبار أن مالي منطقة نفوذ تاريخية لباريس،

4- تغليب القوى الكبرى للحلول الأمنية والعسكرية بدلا من المزوجة بين الاقتصاد والأمن في حل مشاكل القارة مؤشر على حصول عملية المقايضة التي تبقى على النظم التسلطية في القارة في مقابل ضمان الاستقرار أو السماح للقوى الكبرى بالانتشار وإنشاء قواعد عسكرية.

إن المعطيات السابقة تدفع الدارس للشؤون الإفريقية إلى التأكيد على الامتناع الإفريقي على التحول الديمقراطي من ناحية والامتناع عن تحقيق التنمية الاقتصادية التي تمكن النمر الآسيوية من الوصول إليها بالرغم من تشابه الأوضاع على كافة الأصعدة وبالأخص تلك المتصلة بالظاهرة الاستعمارية والحاجة إلى بناء الدولة والانطلاق بالإمكانات الذاتية في إرساء قواعد التقدم الاقتصادي.

خاتمة

تطرقت الدراسة بالبحث إلى حالة الفشل الإفريقية في التحول نحو الديمقراطية وارتباطها بظاهرة الفساد المستشرية في القارة وتوصلت إلى أن الارتباط المذكور بين الظاهرتين سبب وجيه في تحقق عملية الفشل التغييرية وقد دلتنا المؤشرات التي تم تتبعها على السببية التي تكاد حتم الوصول إلى النتيجة البارزة للدراسة وهي: أينما وجد الفساد فثمة فشل ديمقراطي ذلك أن منظومة الفساد لا تتمكن من بيئة سياسية ما إلا بوجود إرادة تسلطية تسعى للاستفادة من معطى امتلاكها للسلطة للاستحواذ على موارد الدولة أيا كان شكلها ونوعها.

وعند محاولة تطبيق ذلك الارتباط فان البيئة الإفريقية وجد أنها الأكثر ملاءمة له ودليل ذلك أن القارة هي المنطقة الوحيدة (رفقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) المحققة للامتناع البين عن ظاهرتين مترافقتين وهما: الفشل الديمقراطي والاقتصادي ووجد أن الفساد ترافق أينما تحقق وجود ذلك الامتناع مما يعني أن تحديات كبيرة تنتظر المجتمع المدني في دول القارة لتحقيق الوصول إلى القضاء على التسلطية والوصول إلى التنمية الاقتصادية في آن.

و قد توصلت الدراسة إلى التأكيد على تعدد عوامل الفشل الإفريقي في الوصول إلى التحول الديمقراطي و القضاء على الفساد و أكدت على بروز عامل البيئة الخارجية بقوة لأن مصالح الاستراتيجيات الغربية أعانت على إيجاد البيئة التي تمكنت من إبقاء القارة بعيدة عن النمو الاقتصادي و فاشلة في التغيير الديمقراطي كما أن الغرب لم يقدم إلى القارة إلا كل ما هو معين على بقائها تراوح مكانها و قد يكون التقسيم الدولي للعمل و الانتشار الأمني بالقواعد العسكرية من بين "مساعدات" الغرب للقارة بدلا من المساعدات الحقيقية الموصلة إلى الحرية و التقدم.

ومما توصلت إليه الدراسة أيضا أن مستقبل القارة بأيدي القوى الكبرى التي وجهتها إلى الوجهة الأمنية العسكرية مما يرشح القارة للاستمرار في إنتاج حالي الفشل الديمقراطي والاقتصادي والبقاء في ذيل ترتيب قائمة الدول الأكثر نيلا للرشوة والمحسوبية والفساد على المستوى العالمي.

تاريخ الاستقبال: 2018/05/31

تاريخ القبول: 2018/06/05

تاريخ النشر: 2018/06/13